دراسات فی العلوم الإنسانية
۲۸(۴)، الشتاء ۱۴۴۳/۱۴۰۰/۲۰۲۲، صص ۴۹-۷۴
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir
مقالة محكمة
DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1

عراقيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فی مسار عولمة النظام المصرفي الإيراني على ضوء نظرية بينج المؤسساتية
(مصرف الزراعة نموذجاً)

سيد حسام الدين پورعباسی[۱]، محمد عزيزی[۲*]، جواد محرابی[۳]

۱. طالب مرحلة الدكتوراه، تخصص ريادة الأعمال، جامعة آزاد الإسلامية، فرع قزوين، قسم ريادة الأعمال، إيران.
۲. أستاذ مساعد في كلية ريادة الأعمال، جامعة طهران
۳. أستاذ مساعد ورئيس قسم البحوث في كلية الإدارة والحساب في جامعة آزاد الإسلامية، قزوين

تاريخ الوصول: ۱۴۴۱/۱۱/۱۳ تاريخ القبول: ۱۴۴۲/۰۲/۲۶

الملخّص

تُعد المصارف ضمن العوامل الرئيسية لجميع الوكالات الاقتصادية وغير الاقتصادية للدخول في النشاطات والفعاليات الدولية، وهي عوامل لا بديل لها في هذا المجال. وعلى ضوء النظرية المؤسساتية فإنّ النظريات الموجودة حول عولمة البنوك والمصارف لا يمكن أن تنطبق على طرق عولمة المصارف الإيرانية بسبب الاختلاف المؤسساتي فيإيران مع الدول الأخرى وهي بذلك تعتبر غير فاعلة في مجال عولمة للبنوك. من هذا المنطلق تظهر الحاجة لوجود دراسات استكشافية حول نماذج محلية لدخول النظام المصرفي الإيراني إلى التعاملات المصرفية العالمية وفي نفس الوقت الحفاظ على الخصائص المؤسساتية والظروف السياسية العالمية.حاولنا في هذه الدراسة تقديم سؤال رئيس حول آليات دخول النظام المصرفي الإيراني إلى التعاملات العالمية، واستخدمنا نموذج الدخول لتحقيق هذه الغاية. وبسبب وجود أنواع مختلفة من المتغيرات المؤثرة والمعقدة في هذا الخصوص، والقيود الموجودة في النظرية المبدئية لاكتشاف نموذج مناسب اعتمدنا هذا المنهج. وتم تحليل البيانات من خلال توظيف أسلوب تحليل المحتوى وكشف علاقة المفاهيم والمقولات وتبديلها إلى بنى عليّة وتداخلية وتمهيدية. كما استفدنا في جمع البيانات من مقابلات معمقة وشبه مهيكلة مع ۱۲ خبيراً في مجال المصارف والجامعيين المتخصصين في النظام المصرفي. واستخرجنا من البحث ۸۹۲ عبارة نصية و ۹٤ مفهوماً و ۸ فئات أساسية و ۳ بنى رئيسة للبحث. دلت البيانات المستخرجة على أنّ المؤسسات الرسمية في إيران كان لها تأثير سلبي على عملية دخول المصارف الإيرانية إلى الساحات الدولية، كما أنّ المؤسسات غير الرسمية كذلك لعبت دوراًسلبياً بشكل قوي في هذا المجال.

الكلمات الرئيسة: المؤسسات الرسمية، المؤسسات غير الرسمية، عولمة النظام المصرفي، نظرية بينج المؤسساتية.

الكاتب المسئول: Email: m_azizi@ut.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]
[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

١) المقدمة

تعمل الوكالات بدوافع وأهداف مختلفة في إطار العولمة والدخول إلى الساحات الدولية والعالمية. أشار زينكوتا (٢٠٠٤)[1] إلى أنّ دافع البنوك في الدخول إلى الأسواق العالمية قد يكون دافعاً وقائياً[2] أو ردة فعل[3] للأحداث العالمية. ويظهر الدافع الوقائي عندما تتمتع الوكالة بمزايا ريحية، أو منتجات فريدة، ومزيات تكنولوجية ومعلومات حصرية، ورغبة عالية في الإدارة، ومصالح مالية. في حين تجبر الدوافع النابعة عن ردة الفعل بسبب التنافس في السوق المحلية، والإنتاج الزائد عن الحد، وتراجع نسب البيع في السوق المحلية، والطاقة الزائدة، والسوق المحلية المشبعة والتواصل القريب من المستهلكين ورصد الزبائن، الوكالةَ على الدخول في الأسواق العالمية والدولية. وبالنسبة للحالة الإيرانية فيجب أن ننظر إلى أهميته من منظار تقارير رؤية الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٠م والتي نشرها صندوق النقد الدولي (٢٠١٩م)[4]. وحسب هذا التقرير فإنّ اقتصاد إيران يقسم إلى قسمين، قطاع النفط والقطاع غير النفطي، ويصل في عام ٢٠٢٠م بعد أربعة سنوات من آثار العقوبات على قطاع الاقتصاد غير النفطي نمو سلبي من ٢/ ٤ بالمئة إلى نمو إيجابي ٢/ ١ ،كما يشهد تراجع في نسب التضخم من ٧/ ٣٥ بالمئة في عام ٢٠١٩م إلى ٣١ بالمئة في عام ٢٠٢٠م. كما إنه وبسبب سياسات الدعم التمويني التي تنتهجها الحكومة، تتراجع الكلفة النهائية للمنتجات الإيرانية وتظهر الرغبة في الدخول في الأسواق التنافسية. مع ذلك فإنّ من مستلزمات هذا الدخول هو امتلاك نظام مصرفي دولي من أجل القيام بعمليات التبادل المالي بين الوكالات. وهذا الأمر يتطلب رفعاًكاملاً للعقوبات وتوسيع دائرة نشاط المصارف والبنوك الإيرانية في الساحات الدولية لاسيما تطوير الشعب والحصول على معايير الدخول في المناطق المستضيفة وأخذ الرتب الاعتبارية من المؤسسات الدولية وكذلك تنمية البنية التحتية للنظام المصرفية الإلكتروني وتطوير سلة المنتجات والدخول إلى نظام الشركات المصرفية وما شابه ذلك. فيما يتعلق بآثار العقوبات فإنّ مصادر معتبرة مثل جريدة "بنكر" قد أكدت في تقاريرها (٢٠١٧م) بأنّ إيران ضمن ١١ دولة لا تشهد أي نشاط مصرفي خارجي في داخلها، بعبارة أخرى لا توجد أي نشاطات ملحوظة لأي مصرف أجنبي في إيران، كما أنّ البنوك الإيرانية هي الأخرى ليس لها نشاط ملحوظ في الساحات الدولية. وفيما يتعلق بتاثير العقوبات المذكورة على الصعيد الداخلي يجب أن نشير إلى أنّ الحكومة قد أعلنت مؤخرا أنها ومنذ بداية عام ٢٠١٣م وحتى منتصف عام ٢٠١٧م استطاعت جذب ٢٤ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية (مركز البرلمان للبحوث والدراسات: ٢٠١٧م)، لكن هذا الرقم وبالمقارنة مع فائض الموارد المالية للبنوك الدولية الكبرى وقدرتها على إعطاء القروض بأرباح قليلة يعدّرقماًصغيراً للغاية.

من ناحية أخرى، فإنّ المشاكل الحالية لأكثر من مليوني سائح مسلم وما يقرب من ٥ ملايين سائح أجنبي آخر (منظمة التراث الثقافي والسياحة، تقرير سبتمبر ٢٠١٦م) يضطرون إلى حمل النقود بسبب عدم نشاط التبادلات الدولية للبنوك الإيرانية، هي جزء صغير من العوامل التي تظهر الحاجة إلى إدراج البنوك الإيرانية في الشبكات المصرفية الدولية والتغلب على المشاكل المؤسسية وأوجه القصور في الموارد والصناعة.

1. Czinkota
2. Proactive
3. Reactive
4. IMF

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

إنّ النظام المصرفي الإيراني في الوقت بالحالي يواجه العديد من الحواجز المؤسسية لدخولفي سوق المال العالمي، مما يكشف أهمية التخطيط السريع دون إضاعة الوقت في هذا المجال. على سبيل المثال، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران قرابة أربعمائة مليار دولار، وهذا الرقم في الاقتصاد العالمي هو ٠.٤ في المائة، أي أقل من واحد في المائة. لفهم هذا الرقم يجب أن ننظر إلى دخل الفرد في البلدان المجاورة. على سبيل المثال يعادل هذا الرقم في تركيا ١.٢٪، وحوالي ١٪ في السعودية، و ١.٣٪ في إندونيسيا، و ١.٢٪ في ماليزيا؛ لذلك عندما نتحدث عن التمويل الدولي، يجب أن نولي اهتماماًجاداً لهذه القضايا؛ إنّ الاقتصاد الأمريكي يمثل ٢٣٪ من الاقتصاد العالمي، لكن ٤٩٪ من الأموال في العالم هي أموال يمتلكها الأمريكيون. وهذا يعني ضمنيًا أنّنا محرومون لا شعورياً من ٤٩٪ من التمويل الدولي(تقرير البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٧م).

فيما يتعلق بالعراقيل الهيكلية في النظام المصرفي الإيراني فإنّها نتيجة غياب عن تطورات النظام المصرفي الدولي وعزل البنوك الإيرانية خلال سنوات ٢٠٠٦محتى الآن لمدة استغرقت أربعين عاماً. إضافة إلى ذلك فنحن نواجه الآثار السلبية والشديدة للعقوبات التي أبقت على هيكل النظام المصرفي الإيراني بعيداً عن التغيرات الجوهرية التي حدثت في النظام المصرفي العالمي، والذي يشار إليه بالنظام المالي العالمي المتكامل. ومن عواقب عدم التطابق هذا هو عدم قدرة البنوك في المعاملات المالية الدولية في مجال السلع غير المدرجة ضمن قائمة العقوبات مثل المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية والمنتجات الغذائية. إنّ أهم نقاط الضعف الهيكلية في النظام المصرفي الإيراني هو عدم امتثال الهيكل الداخلي، بما في ذلك العمليات والإجراءات واللوائح والمعايير وما شابه ذلك مع اثني عشر معياراً دولياً ملزماً، أهمها تتعلق بمعايير وقياس رأس مال البنوك المعروف باسم بازل[١] (الجناح). نظراً لأهمية رأس مال البنوك في الاحتياط من المخاطر والخسائر غير المتوقعة قدمت لجنة "الجناح" في يونيو ٢٠٠٦م معايير لقياس رأسمال البنوك للتقارب الدولي، والتي تدار كل ثلاث سنوات ويتم تحديثها وفقاً للأحداث الهامة التي تقع على الساحة الدولية.

تحتوي هذه الوثيقة على قسم بعنوان الحد الأدنى من متطلبات منهج التصنيف الداخلي الذي يحدد المعايير في ١٢ قسماً منفصلاً.أمّا عناوين هذا المعيار هي: تكوين الحد الأدنى من المتطلبات، والامتثال للحد الأدنى من المتطلبات، وتصميم نظام الترتيب، وأنشطة نظام تصنيف المخاطر، وتحكيم الشركات والإشراف عليها، واستخدام التصنيفات الداخلية، وجعل المخاطر ذات طبيعة كمية، وتأكيد التقديرات الداخلية، والتقديرات التنظيمية للخسائر على افتراض التخلف عن السداد والموارد المعرضة للتقصير، ومتطلبات تحديد عقد الإيجار، وحساب التكاليف الرأسمالية للشراكة القانونية والاستثمار ومتطلبات الكشف.

إنّ أهم مشكلة أمام النظام المصرفي الإيراني في الوقت الراهن تتمثل في عدم تطابقه وانسجامه مع معظم معايير لجنة "الجناح" المتعلقة بالقوانين الحسابية للاستثمار الرقابي والكفاية الاستثمارية للمؤسسات الاعتبارية التي يتم الإعلان عنها من قبل البنك المركزي وعلى هذا الأساس يجب على البنوك أنّ تخفض تدريجياً الفائض من رأس المال في فترة انتقالية مدتها ٥

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

سنوات من ٤٥٪ إلى صفر. بالإضافة إلى خسارة العديد من البنوك الإيرانية فإنّ هذا النهج لا يتماشى مع أهداف لجنة "الجناح" لخلق رأس مال جيد. في حالات أخرى يظل عدم امتثال البنوك الإيرانية للمعايير المذكورة متأثراً بشكل كبير في هذا الامتناع. على ضوء ما سبق، تبحث الدراسة الحالية عنالعوائق المؤسسية الرسمية وغير الرسمية أمام عولمة النظام المصرفي الإيراني.

في ما يلي سنتطرق إلى خلفية البحث في الداخل والخارج:

الجدول رقم ١، ملخص البيانات في الداخل والخارج

الباحثون	البيانات والنتائج
توسلی و آقابابایی (٢٠٠٧م)	■ تمتلك إيران حصة صغيرة جداً في النظام المصرفي الدولي تقل عن عشرين بالمائة. ■ تخلق هذه المشكلة تحديات حقيقة أمام الاستثمارات ■ بسبب عدم التواصل والتفاعل بين النظام المصرفي في إيران مع النظام المصرفي الدولي، لم يتمكن النظام المصرفي في البلاد من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال أوصت الدراسة بتقديم حلول مناسبة للدخول في أسواق المراكز المالية الدولية، والمال والاستثمار الدولي.
صفری و ابراهیمی (٢٠١٢م)	■ تقديم نموذج يشمل خمسة متغيرات رئيسة تؤثر على القوة المالية وحصة السوق ورأس المال البشري والعملات الأجنبية والأنشطة الدولية واستخدام التكنولوجيا. ■ تم التحقق من صحة هذا النموذج باستخدام تحليل العوامل وبرمجيات ليزرل بعد الحصول على آراء الخبراء. ■ الإمكانية المالية والقدرة التنافسية للمصرف الوطني ■ البنوك الإيرانية لها أكثر قابلية للتنافس مقارنة مع البنوك الأخرى.
توکلی ووزملاؤه(٢٠١٦م)	■ إنّ الدخول إلى الأسواق الدولية وتوفير الفرص الكثيرة للبنوك فإنه يتضمنكثيراً من المخاطر وعدم الجزمية في بعض الحالات. ■ . تخطيط واتخاذ قرارات صحيحة في عملية الدخول إلى الأسواق الدولية. ■ اختيار استراتيجية صحيحة للدخول
خالقی (٢٠١٦م)	■ إنّ إصلاح الهيكل الاقتصادي للبلاد وتكييفه مع مبادئ الإسلام أدى إلى اختلاف البنوك الإيرانية عن البنوك المتعارف عليها في العالم. ■ كان النظام المصرفي في البلاد بعيداً عن المسارات الدولية من حيث الأعمال لأكثر من عقد من الزمان. ■ ضرورة إعادة النظر في النظام المصرفي للبلاد ■ الحاجة إلى بحث وصفي تحليلي لدراسة تحديات النظام المصرفي الإيراني في التعامل مع القوانين المصرفية الدولية
دادکر و زملاؤه (١٣٩٦ش)	■ تعتبر أحد التحديات الهامة التي يواجهها النظام المصرفي الإيراني هو تعامل وربط بين الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد في إيران والخدمات المصرفية المتعارف عليها على المستوى الدولي. ■ العقبات التي تحول دون ذلك هي الإصلاح الذي يستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة حظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعدم الامتثال للمعايير المالية والمصرفية الدولية. ■ بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية والقانونية و... تراجعت القوانين والمصرفية في إيران كما انخفضت

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الباحثون	البيانات والنتائج
	نسبة الرقابة على النظام المالي والمصرفي في البلاد كما قل الاهتمام بالمعايير المالية. ■ في هذه الفترة، واجه التعامل بين البنوك الإيرانية والبنوك الدولية بعض المشاكل وأصبحت قضية التنفيذ أكثر أهمية. ■ إنّ المؤشرات العامة للعقلانية والأخلاق في الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد تساوي الخدمات المصرفية المتعارف عليها. ■ إنّ النظام المصرفي الإيراني من خلال تركيزه على المؤشرات العقلانية والأخلاق التي تعد مشتركة على المستوى العالمي ومقبولة لدى النظام المصرفي الإيراني يمكنه أن يخلق تأثيره من هذه البوابة على التبادل الدولي بعد مرحلة العقوبات.
Claudia M. Buch, Cathérine T. Koch, Michael Koetter (2014م)	■ من المرجح أن تحافظ على وجود تجاري في الخارج بناءً على حجم نشاط البنوك الدولية وعملائها. ■ من المرجح أن تدخل البنوك الممولة لشركات التصنيع إلى الأسواق الأجنبية في الحالات المعقدة. ■ إنّ البنوك التجارية لديها أيضاً حجم أكبر من الأصول الأجنبية، لكن حجم النشاط الأجنبي والربحية اللاحقة تخضع لتأثيرات دولية متزايدة.
Bronzini, Raffaello and D'Ignazio, Alessio (2017م)	■ العلاقة بين المعلومات في الأسواق الخارجية التي تقدمها البنوك تختلف من بلد إلى آخر. ■ من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون توفير المعلومات ستكون تكاليف دخول الأسواق أقل وأكثر كفاءة. ■ إن الأسواق في البلدان التي تواجه فيها الشركات مجموعة واسعة من القيود القانونية والتنظيمية والثقافية أقل تحفيزاً للدخول بسبب البيروقراطية أو العوامل التنظيمية أو الإدارة الحكومية غير الفعالة.
Mohamed &PaoloCoccorese. Chaffai 2019).م(	■ العلاقة بين عدم كفاءة الإدارة وتكاليف التشغيل الدولية (١٣٪) ■ العلاقة بين زيادة الكفاءة التكنولوجية والدخل الدولي (١٧٪) ■ من أجل التعويض عن التكاليف المرتفعة الناجمة عن عدم الكفاءة الإدارية وعدم الربح من الإيرادات الدولية، ينبغي النظر في مؤشر رأس المال البشري الدولي، وينبغي ضخ المعرفة والإدارة.
. Stephen C. Nelson (2020)	■ إنّ دور الولايات المتحدة في النظام المصرفي العالمي ومواءمة النظم المالية والمؤسسات النقدية والمصرفية مع معايير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعزز القدرة على التكيف والتغلب على الأزمات المالية في البلدان المتضررة. ■ كانت البنوك في البلدان الأوروبية أكثر فاعلية في التكيف مع النظام المالي العالمي المتكامل نظراً لهيكل الاقتصاد الحر والنظام المرن للبنوك مقارنة مع مناطق مثل أمريكا اللاتينية ذات الاقتصاد غير الشفاف والنظام المصرفي الصارم.

۲- الإطار النظري

۲-۱ العولمة

من خلال مراجعة الأدب النظري للبحث، يتبين لنا وجود نماذج ونظريات مختلفة حول العولمة . أظهرت الأبحاث بأنّ تدويل وعولمة الشركات هي عملية تدريجية تحدث ببطء.(شوهام و افرات ۲۰۱۲م)[1]. إنّ العولمة هي أحد المكونات الأساسية في الاستراتيجيات للأعمال والمشاغل في العديد من الشركات في العالم (حاجی فتحعلی، موسی خانی، حسینی

1. Shoham & Efrat

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

،١٤٤٢). قدّم جوهانسون وودرشيم (٢٠١٧م)، و لوستارينن، تعريفاً شاملاً عن عملية عولمة الشركات واعتبرواالعولمة "عملية لزيادة النشاط في الساحات الدولية". من خلال تقديم هذا التعريف، يؤكد هؤلاء المنظرون بأنّ الشركة قد تساهم في أنشطة دولية، ولكن ليست هناك حاجة لاستمرار هذه الأنشطة؛ لأنّ العلومة يمكن أن تحدث في أي مرحلة من مراحل تطور الشركة. أمّا باميش فقد اقترح تعريفاً جديداً لمصطلح العولمة يغطي التعريفات والنتائج السابقة، فهو يعرف العولمة بأنّها العملية التي ترفع من خلالها الشركات الوعي بالآثار المباشرة وغير المباشرة للتبادلات الدولية المستقبلية، وتؤسس تبادلاتها الخاصة مع البلدان الأخرى. وعرّف كالف وباميش العولمة بأنها "تكيف عملية الشركة (الاستراتيجية، الهيكل، الموارد) مع البيئات الدولية." ويعرّف هولينسون العلومة بأنّها عملية "ممارسة الأعمال التجارية في العديد من دول العالم، ولكن معظم هذه الأنشطة تقتصر على منطقة معينة (على سبيل المثال، أوروبا)". أمّا التعريف الأكمل فيقدمه جونسون وواهلن (٢٠٠٩م) حيث يعتبران العولمة عملية لتنمية شبكة العلاقات التجارية مع سائر الدول عبر التنمية [1]، والنفوذ[2]والادماج أو الانسجام[3].وكما نلاحظ فإنّتركيز هذا التعريف ينصب على العلاقات والشبكات. ويمكن للعلاقات أن تساعد الشركات على دخول الشبكات في الأسواق الخارجية.

٢-٢ عولمة البنوك

تتأثر عولمة البنوك بشدة بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج. تنص هذه النظريات على أنّ الشركات تحولت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب مثل فشل السوق؛ ولذلك قد تصبح الشركات التي تتمتع بميزة تنافسية معينة، دولية على الرغم من الالتزامات الخارجية (هايمر، ١٩٧٦م؛ زهير، ١٩٩٥م). بشكل عام يمكن القول إن الشركات تستفيد من فرص السوق، والنطاق الجغرافي المحدود كما أنّهاتستغل الكفاءات والموارد الرئيسية في الأسواق الجديدة، وتوفر مصادر منخفضة التكلفة للمعدات والعمالة والابتكار ومدخلات سلسلة القيمة الأخرى، فضلاً عن تعدد الفرص والمغامرات الجارية عبر التعامل مع التنمية الدولية (زينكوتا، ٢٠٠٤م).

كما أنّ البنوك دخلت السوق الدولية للأسباب التي مر ذكرها عند الحديث عن عولمة الشركات متعددة الجنسيات لكن بعض المقالات تشير إلى أن طبيعة البنوك وخصائصها قد أحدثت اختلافات طفيفة في عولمة البنوك. وبناء على هذه الإيضاحات فإنّ البنوك والمصارف الدولية (MNBs)[4]، لديها مزايا تتيح لها تقديم خدمات مالية بأقل تكلفة في الأسواق المحلية والأجنبية.

أظهر الباحثون بأنّ البنوك الدولية تختلف عن الشركات الدولية الأخرى في مفهوم وطبيعة عروض المنتجات، والمعلومات المتعلقة بالمنتج، والطرق التي تجري بها أنشطة العولمة.(كونتراكتور و كوندو، ١٩٩٨م؛ كيان و دليوس، ٢٠٠٨م). أشار الباحثون إلى أنّ أحد الأسباب الشائعة لتوسع البنوك الدولية هيأنّ البنوك تتبع عملائها غير الماليين في

1. extension
2. penetration
3. integration
4. Multy National Businesess

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الخارج من أجل الحفاظ على الاتصال مع هؤلاء العملاء (ويليامز، ١٩٩٧م). تشمل العوامل الأخرى للتنمية الدولية ودوافع النمو والربح، واستغلال ميزة حقوق الملكية التي تشمل رأس المال والحجم واسم العلامة التجارية والسمعة والتكنولوجيا وما شابه ذلك. إنّالسياق التنظيمي لبلد المنشأ والبلد المضيف، عامل محفز آخر للتنمية. وتشمل المعايير التنظيمية في البلد المضيف القوانين المالية، وانفتاح الحكومة وسيادة البلد المضيف لدخول البنوك الأجنبية ودور المعلومات. (بوش، ٢٠٠٠م ؛ فوكارلي وبوسولو ، ٢٠٠١م).

٢-٣الاتجاه المؤسساتي باعتباره ركناً ثالثاً في استراتيجيات العلومة

بعد النظرية القائمة على موارد الصناعة وهيكلها، تمّ اقتراح نظرية مؤسسية مقسمة إلى مؤسسات رسمية وغير رسمية. وكان الاقتصاديون أكثر ميلاً إلى المؤسسات الرسمية. يفضل علماء الاجتماع، القواعد والمعايير والمؤسسات غير الرسمية. إنّالاعتماد على الاستراتيجية، يطرح ثلاث نظريات: النظرية القائمة على الموارد التي تنظر إلى الداخل، أي الفرص داخل الشركة، ونظرية هيكل الصناعة التي تنظر إلى البيئة الخارجية، ولكل منها إستراتيجيتها الخاصة.

في النظرية المؤسساتية التي تعد الركن الثالث من الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثية التي تقدم بها مايك وبينك وزملائهما، يتم تحديد ظهور اتجاه قائم على المؤسسة على أنه الرؤية الرائدة الثالثة في الإدارة الإستراتيجية (الأولان هما الاتجاه القائم على الصناعة والموارد). أ) ندرس جذور الاتجاه القائم على المؤسسة، ب) نوضح الافتراضين الرئيسيين، ج) نشرح كيفية مشاركة هذا الاتجاه في الأسئلة الرئيسة للاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثية.

بشكل عام سوف نرى بأنّ الاتجاه القائم على المؤسساتية يعد الركن الثالث من الأركان الثلاثة لاستراتيجية الإدارة وهو قادر على معالجة الانتقادات التي توجه إلى الاتجاهات القائمة على الصناعة والقائمة على الموارد حول عدم الاهتمام بالمحتوى كجزء من الحركة الفكرية الواسعة في المؤسسات الجديدة.

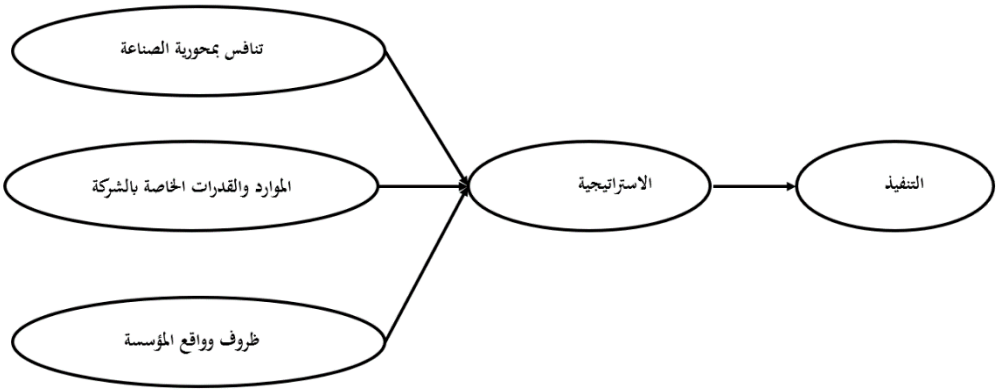

الشكل رقم ١: الاتجاه القائم على المؤسسات الركن الثالث من الأركان الرئيسية لاستراتيجية الإدارة

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

٣- المواد والمناهج

هذه الدراسة من النوع الكيفي واعتمدت من النظرية المتجذرة[1]. في هذه النظرية، تعتبر الكلمات والمفردات وحدات وعناصر في تحليل. وتعد العبارات والكلمات فيها، عناصر للتحليل. كانت الباحثة قد ارتبطت بشكل مباشر مع الموضوع وتفاعلت معه. إنّ جمع معلومات غنية ومفصلة وشاملة يعد أمراً ذات أهمية أكثر مقارنة مع التركيز على متغيرين أو أكثر. وتم إجراء محاولة للنظر في مجموعة واسعة من المتغيرات والعلاقات المتبادلة. هذه الطريقة لها توجه استقرائي واستكشافي. كما تم استخدام طرق أخرى من بينها تحليل المحتوى لشرح خبرات المديرين ولجعل مكونات ومؤشرات البحث ذات مغزى، كما تم استخدام طريقة التنظير المتجذرة.

تكونت عينة البحث من ١٢ خبيراً في مجال النظام المصرفي العالمي. خصائص أعضاء العينة هي: أن يكون لديهم ما لا يقل عن ١٥ عاماً من الخبرة والإدارة في البنوك العاملة على الساحة الدولية. أو أن يكونوا أساتذة جامعيين وغيرهم من ذوي الخبرات العلمية والعملية في أقسام البحثية والتنفيذية للبنوك. تم ترميز نص المقابلات من خلال الدراسة الدقيقة واستخراج التفسيرات والأقسام التي تحتوي على الوحدة الدلالية، وبعد ذلك تم استخلاص المفاهيم من خلال مقارنة الرموز وتصنيفها بناءً على أنها تشير إلى جانب مشترك. وتم تحديد عدة مفاهيم باستخدام الفئات كما أشارت الفئات إلى دور المؤسسات بشكل سلبي وإيجابي.

وبعد ذلك طلبنا من الأفراد الذين أجرينا معهم المقابلات أن يقيموا المقولات المخصصة للمؤلفات المؤثرة على الظاهرة تحت خيارين " مرتبط" و"مرتبط لكنه بحاجة إلى إعادة النظر". ومن أجل الاستنتاجات النهائية، تمّ استخراج درجة الصفر إلى المئة من جانب الخبراء وذلك باستخدام "قاعدة لاوشه". في هذا السياق، كانت علامة n_E تدل على عدد المتخصصين الذين استجابوا لخيار "مرتبط" فيما كان حرفNللدلالة على إجمالي المتخصصين في هذه الدراسة.

$$CVR = \frac{n_E - \frac{N}{2}}{\frac{N}{2}}$$

أظهرت نتائج الاختبار بأنّ المقولات ذات اعتبار بعد التقييم. النسبة المئوية لمعامل الاختبار الكلي للمقولات ٦٨.٧٨. تشير الدرجة ٧٦ من ١٠٠ ، أي ٠.٧٦ ، إلى وجود رصيد جيد لصدق المقولات.

٤- البيانات

قمنا في هذه المرحلة بجمع المفردات والعبارات المترادفة في مجموعة واحدة لكي نستطيع تقديم رأي كلي من خلال تحليلها ودراستها كمياً. إنّ الغرض من التحليل الكمي هو البحث عن الكلمات والعبارات الأكثر تأكيداً في المقابلات. ويتم اختيار الكلمات الرئيسة في تحليل المحتوى الكمي لتغطية جميع المفاهيم المقدمة لنتمكن من التحليل النهائي للنص والبيانات.

1. Grounded theory

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الجدول رقم ۲، تكرار المفردات المستخدمة في المقابلات

الرقم	المفردات	التكرار	النسبة المئوية للتكرار
١	الحكومة (١١٦)، النظام السياسي (١٢٩)، المؤسسات (٢)، الإدارة السياسية (٨٣)،	٣٣٠	٣٤/٩٢
٢	التمهيد (٥)، واجب الحكومة (٣٩)، الواجب (١١)، التشريع (٢٥)، التخطيط (٣)، القرارات (٦)، البرنامج (٨)، المناخات (٦)، البنية التحية (١٣)، المقدمات (٧)،	١٢٣	١٣/٠٢
٣	الثقافة (١٢٣)،	١٢٣	١٣/٠٢
٤	التمكين (٥٧)، المعرفة (٥)، المعرفة الفنية (٤)، التجربة المصرفية (١٥)،	٨١	٨/٥٧
٥	الطاقم (١١)، الطاقة الإنسانية (٥٤)، الطاقم (١)، الموظفين (٢)	٦٨	٧/٢٠
٦	المسؤولية الاجتماعية (٤)، الوظيفة الاجتماعية (٦)، المنافع الاجتماعية (٤٠)، المصلحة الاجتماعية (١)، الواجب الاجتماعي (١)،	٥٢	٥/٥٠
٧	العولمة (٣)، الدولي (٣٢)، العالمي (٤)، النظام العالمي (٣)، الشمولية (١)	٤٣	٤/٥٥
٨	الاقتصاد العالمي (٤)، الاقتصاد الإقليمي (٣)، الإقليم (٦)، الاقتصاد الكلي (١)، العالمي (١)، علاقات الأمم (٢)، الاقتصاد الدولي (١٢)،	٢٩	٣/٠٧
٩	الضغوط (٢)، العقوبات (١٧)، الحصار (٣)،	٢٢	٢/٣٣
١٠	كفاية رأسمال (٢١)	٢١	٢/٢٢
	المجموع	٨٩٢	١٠٠

لاحظنا أنّ أكثر نسبة للتكرار هي ٣٥% وتتعلق بـ"النظام المصرفي" وبعد ذلك كانت الحصة الأكثر من نصيب عامل "التمهيد" بنسبة ١٣% كما كان عامل "الحكومة" في المرتبة الثانية بنسبة ١٣% . أما الرتبة الثالثة وبنسبة ٩& تقريبا فكانت من نصيب "التجربة المصرفية" أمّا "كفاية رأسمال" فكانت أقل من ٣% وهي آخر رتبة في هذا التصنيف. وكذلك على ضوء منهج البحث المعتمد على النظرية المتجذرة قمنا بتحليل محتوى المقابل من خلال استخراج توجهات النصوص وانتماءاتها النصية. كما هو واضح في الجدول التالي فإننا استخرجنا من المقابلات ٣٣ توجها نصيا. ثم تمّ تصنيفها بحسب الظروف الزمنية إلى ثلاث مجموعات من التهديدات والفرص ونقاط الضعف والقوة الداخلية والمؤسسات. كما تمّ تصنيفها من الناحية المعنائية إلى أجزاء سلبية وإيجابية أثناء عملية تحليل الخطاب. في الخطوة التالية، تمّ حساب المفاهيم التي حصلنا عليها من تحليل المقابلات وفقاً للجدول أدناه.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الجدول رقم ۳، تحليل محتوى المقابلات وتحديد التوجهات والانتماءات النصية

العبارة	التوجه النصي	تحليل المحتوى وفق النظرية المؤسساتية	إنتماء النص
رغبة المستثمرين في الربح العالي	المخاطر التجارية المجاورة	التهديدات والفرص الموجودة	سلبي
التجربة الجيدة للبنوك الإيرانية	الفرص		إيجابي
انتماء البنوك للحكومة وعدم الاهتمام بالالتزامات المصرفية	مخاطر الأحداث		سلبي
عدم وجود برنامج منسجمة في تكوين صناعة البنوك الدولية			
التفكير الحكومي لدى معظم مديري البنوك	مخاطر الموارد الإنسانية		
عدم الفهم الصحيح لاستراتيجيات العولمة			
الطاقة الإنسانية الماهرة والمتخصصة	الفرص		إيجابي
التعقيد الكبير في بيئة المشاغل والأعمال البنكية	مخاطر الأعمال البيئية		سلبي
عدم المعرفة الكافية لساحات النشاط الدولي			
عدم القدرة على التنبؤ باقتصاد البلاد			
الوضع الاقتصادي غير المناسب للبلاد			
الإنتاج والمزايا الزراعية في إيران	الفرص		إيجابي
معرفة المديرين بالآليات المصرفية	الفرص		
الوضع المالي السيئ بالنسبة للبيانات المالية للبنوك	المخاطر العملياتية	الضعف والميزات الداخلية	سلبي
ضعف كفاية رأسمال			
الضعف في البيانات المنسجمة			
الأهداف الاستراتيجية الغامضة			
عدم التطابق مع المعايير الدولية			
عدم دقة التنبؤ بالتطورات المستقبلية			
ضعف في تعديل مؤشرات التقييم بالمعايير العالمية			
المعايير التقليدية لتقييم أداء البنوك			
العمل المصرفي على أساس بيانات غير كاملة			
عدم وجود معرفة موثقة بقدرة البنوك الإيرانية			
عدم الاهتمام بالأدوات والتسهيلات وكيفية تحقيق الأهداف الإستراتيجية			
عدم توافق الهيكل التنظيمي مع البرامج الاستراتيجية			
عدم وجود وحدات متخصصة بالإدارة الإستراتيجية			
ضعف التعليم في مجال النظام المصرفي الدولي			
فقدان نظام محدد لتعليم الأفراد المتخصصين والمحترفين			
عدم وجود خطة إستراتيجية كبرى للنظام المصرفي بأكمله	المخاطر التجارية البيئية	المؤسسات الرسمية	
تدخلات السياسة الخارجية والإجراءات الإقليمية على	المخاطر العملياتية		

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

العبارة	التوجه النصي	تحليل المحتوى وفق النظرية المؤسساتية	إنتماء النص
الاقتصاد المصرفي			
عدم تطابق الاستراتيجية مع أهداف العولمة			
العقوبات الاقتصادية	المخاطر التجارية البيئية		
تأثير قرارات المسؤولين الحكوميين على الشركات المصرفية			
عدم قبول الشفافية في أداء النظام المصرفي	المخاطر العملياتية		
الميل نحو السياسات المقتضبة بدل السياسات الممنهجة والعلمية			
اهتمام مؤسسات صنع القرار بالقضايا اليومية وغير الهامة	مخاطر الموارد الإنسانية		
الحيرة في ردود الأفعال تجاه التطورات الجديدة			
الدور المهم والمعقد للقرارات السياسية في البلاد	المخاطر التجارية البيئية		
الخدمات المصرفية من قبل المؤسسات لأغراض غير مصرفية			
الدور المدمر للمنظمات والمؤسسات غير ذات الصلة			
الدور السلبي للمؤسسات الحكومية في تعزيز المناخ			
الكساد الكبير في الصناعة بسبب السياسات الحكومية			
الوضع الاقتصادي غير المناسب للشعب			
التنفيذ غير المناسب لنظام الخصخصة			
فرض سياسات غير تجارية وسياسية على البنوك			
عدم الاهتمام وعدم أخذ برامج العولمة على محمل الجد	المخاطر العملياتية		
عدم قبول الاتفاقيات المصرفية الدولية			
تداخل البرامج المتعددة على المستوى الكلي			
عدم وجود رؤية كلية وشاملة في مؤسسات صنع السياسات	مخاطر الموارد الإنسانية		
التغيير الكثير في القوانين والمقررات	المخاطر التجارية البيئية		
قواعد وأنظمة مرهقة ومتعارضة مع المعايير			
عدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي	المخاطر العملياتية		
عدم توافق أهداف المديرين الحكوميين مع مصالح البنوك	مخاطر الموارد الإنسانية		
عدم المعرفة الكافية لدى المجتمع تجاه الخدمات المصرفية الدولية	المخاطر التجارية البيئية		
ثقافة كراهية الغرباء في تفكير المؤسسات غير الرسمية وتجنب المنافسة		المؤسسات غير الرسمية	
القبول القليل لعنصر المجازفة وخوف المديرين من العولمة			
عدم الاهتمام بالبحث والتنمية في البنوك			

بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تحليل محتوى المقابلات، فإنّ الدور السلبي للمؤسسات حصل على ۹۳٪ من التكرار فيما كانت نسبة المفاهيم الإيجابية ۷٪ فقط. كذلك في تصنيف عوامل نظرية بينج، فكانت نسبة التكرار

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

على حسب الترتيب ٥١٪ للمؤسسات، و ٢٦٪ للضعف والمزايا، و ٢٣٪ للتهديدات والفرص.من خلال تحليل محتوى المقابلات يمكن ملاحظة أنّ معظم العوامل لها نهج سلبي وهي مؤسسية. وهذا يتفق تماماً مع النظرية المقترحة في الإطار النظري للبحث.

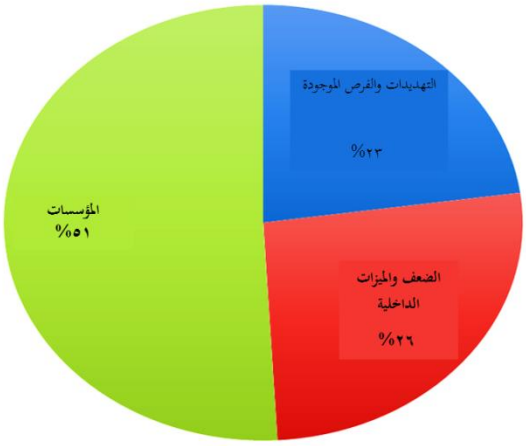

الرسم البياني رقم ١، تكرار التوجه النصي المستخرج من تحليل الخطاب

في هذا القسم، نقدم المقولات الرئيسة التي لوحظت في المرحلة الأولى من الطريقة المتجذرة، أي الترميز المفتوح لمقابلات الخبراء في شكل نظرية متجذرة إلى المرحلة الثانية، أي الترميز المحوري، وفي هذه المرحلة يتم تحويل المقولات الملحوظة إلى مفاهيم كلية وتصنيفها إلى مفاهيم داخل المحاور المستخرجة من الأدب النظري للبحث.

في المرحلة التالية ومن خلال الترميز المحوري نسير نحو الحصول على النموذج المنظور. في مرحلة الترميز، يتمّ تحديد العوامل السببية والعوامل السياقية والعوامل المتداخلة من بين المقولات الرئيسة ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات بناءً على رأي الخبراء. فيما يلي، ووفقاً لتطبيق النظرية المؤسسية في تحليلنا، سيتم تصنيف وترميز أبعاد كل مقولة من المقولات الرئيسة في النظرية المؤسسية.

الجدول رقم ٤، الظروف الأساسية (هيكل الصناعة) التي تؤثر على عولمة النظام المصرفي

التفكير الحكومي لدى معظم مديري البنوك	العوامل المتعلقة بالمدراء	مخاطر الموارد الإنسانية
عدم توافق أهداف المديرين الحكوميين مع مصالح البنوك		
عدم إيمان مديري المصارف بأهمية الإدارة الاستراتيجية وضرورتها		
فقدان مهارات القيادة الاستراتيجية لدى المدراء		
عدم وجود رؤية كلية وشاملة في مؤسسات صنع السياسات		

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

عدم الفهم الصحيح لاستراتيجيات العولمة		
اهتمام مؤسسات صنع القرار بالقضايا اليومية وغير الهامة		
الحيرة في ردود الأفعال تجاه التطورات الجديدة		
القيود الكمية والكيفية في الطاقم الماهر والمتخصص	العوامل المتعلقة بالموارد الإنسانية	
فقدان التفكير الاستراتيجي والثقافة لدى جميع أعضاء المؤسسة		
عدم دراية الموظفين بالمعرفة المتخصصة للخدمات المصرفية العالمية الحديثة		
التعقيد والتغير الكبير في بيئة المشاغل والأعمال البنكية	العوامل الاقتصادية العامة	المخاطر التجارية البيئية
عدم المعرفة الكافية لساحات النشاط الدولي		
الأحداث غير المتوقعة كالعقوبات الاقتصادية		
عدم القدرة على التنبؤ باقتصاد البلاد وفقدانه للاستقرار		
الوضع الاقتصادي غير المناسب للبلاد		
الدور المهم والمعقد للقرارات السياسية في البلاد		

الجدول رقم ۵، الظروف السببية (الموارد والمزايا الداخلية) المؤثرة على عولمة النظام المصرفي

التغيير الكثير في القوانين والمقررات	العوامل المتعلقة بالقوانين والمقررات	المخاطر التجارية البيئية
قواعد وأنظمة مرهقة ومتعارضة مع المعايير		
إنشاء شعب بنكية من قبل مؤسسات لأهداف غير مصرفية		
تجاهل تأثير قرارات مسؤولي الدولة على الشركات المصرفية	العوامل المتعلقة بالأفراد والمؤسسات المرتبطة	
مشاريع غير مناسبة وغير صحيحة مثل الخصخصة		
عدم وجود خطة إستراتيجية كبرى للنظام المصرفي بأكمله		
الدور المدمر للمنظمات والمؤسسات غير ذات الصلة		
فرض سياسات غير تجارية وغير مناسبة على البنوك		
الدور السلبي للمؤسسات الحكومية في تعزيز المناخ		
الوضع المالي السيئ بالنسبة للبيانات المالية للبنوك	العوامل المتعلقة بموارد المؤسسات	المخاطر العملياتية
الضعف المالي وكفاية رأسمال في البنوك		
الضعف في البيانات المنسجمة لدى البنوك		
الأهداف الاستراتيجية المبهمة	العوامل المتعلقة بصياغة الاستراتيجية	
عدم تطابق معايير البنوك الإيرانية مع المعايير الدولية		

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

ضعف وعدم واقعية الاستراتيجية المدونة		
عدم تطابق الاستراتيجية مع أهداف العولمة		
عدم دقة التنبؤ بالتطورات المستقبلية		
ضعف في تعديل مؤشرات التقييم بالمعايير العالمية	العوامل المتعلقة بالرقابة والسيطرة	
المعايير التقليدية لتقييم أداء البنوك		
عدم الشفافية في أداء النظام المصرفي		
عدم الاهتمام وعدم أخذ برامج العولمة على محمل الجد	العوامل العملياتية	
عدم الرصد والانطباق مع المعايير الدولية		
العمل المصرفي على أساس بيانات غير كاملة		
عدم وجود معرفة كافية وموثقة بقدرة البنوك الإيرانية		
عدم الاهتمام بالأدوات والتسهيلات وكيفية تحقيق الأهداف الإستراتيجية		
الميل نحو السياسات المقتضبة بدل السياسات الممنهجة والعلمية		
تداخل البرامج المتعددة		
عدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي	العوامل الهيكية	
عدم توافق الهيكل التنظيمي مع البرامج الاستراتيجية		
عدم وجود وحدات متخصصة بالإدارة الإستراتيجية		
ضعف التكنولوجيا في البنوك مثل "تكنولوجيا" في قطاع البنوك	العوامل المتعلقة بالتكنولوجيا	
ضعف التعليم	العوامل المتعلقة بالتعليم	
فقدان نظام محدد لتعليم الأفراد المتخصصين والمحترفين		
تركيز الشركات المصرفية على الزبائن الكبار والأساسيين	العوامل المتعلقة بالتسوق	
عدم الاهتمام بالإبداع وخلق القيم الجديدة		
تركيز النشاطات على عدد محدود من الدول		

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الجدول رقم ٦،الظروف التدخلية (الإطار المؤسساتي) في عملية عولمة النظام المصرفي

الثقافة المصرفية الضعيفة في البلاد	العوامل المتعلقة بالزبائن	المخاطر التجارية البيئية
عدم المعرفة الكافية لدى المجتمع تجاه الخدمات المصرفية الدولية		
الكساد الكبير في الصناعة بسبب السياسات الحكومية		
الوضع الاقتصادي غير المناسب للشعب		
رغبة المستثمرين في الربح العالي	العوامل الثقافية في المشاغل والأعمال	
الدور الكبير للجماعات والأطراف الموازية وغير الرسمية في ثقافة الإدارة الاقتصادية للبلد		
ثقافة كراهية الغرباء في تفكير المؤسسات غير الرسمية وتجنب المنافسة		
خوف المدراء من العولمة		
عدم الاهتمام بالبحث والتنمية في البنوك		
التجربة القليلة للبنوك الإيرانية في الإدارة الاستراتيجية	العوامل التجريبية والحرفية	مخاطر الأحداث
فقدان النموذج الكامل والناجح في الإدارة الاستراتيجية		
فقدان التجربة لدى البنوك الخاصة		
انتماء البنوك للحكومة		
فقدان برنامج متماسك لتشكيل صناعة المصارف الدولية		

وأشار الخبراء الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنه وفي سبيل دخول المصارف الإيرانية إلى الساحات الدولية من الضروري أن تقوم المؤسسات السيادية في البلاد بإصلاح النظام الثقافي المسيطر على البنوك، وخلق الأمن والاستقرار الاقتصادي، وخلق تفكير استراتيجي لدى المدراء وضمان استقلالية البنوك وحفظ خصوصية التنافس لدى النظام المصرفي. كما رأى الخبراء ضرورة رفع مستوى العلاقات السياسية وتحسين كفاية رأس المال وتحسين نظام السياسة وإصلاح القوانين واللوائح وتهيئة الظروف لدخول البنوك معتبرين ذلك بأنه الخطوة التالية في استراتيجية البنوك الإيرانية لدخول الساحة العالمية التي يشارك فيها صناع القرار السياسي.

٥- مناقشة النتائج

يلخص الجدول التالي نتائج الترميز ويقيم علاقة منطقية واستنتاجية بين المفاهيم والمقولات. وبناءً على الأسس النظرية في هذا الجدول يتم عرض الهياكل الرئيسية والمتغيرات الرئيسية والمتطلبات الاستراتيجية والمدخلات ومستوى تحليل العوامل المؤثرة.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الجدول رقم ۷، خلاصة البیانات المستخرجة من عملیات الترمیز

الفرصة/التهدید	المؤسسات	المصادر	بنی البحث
الصناعة	**البیئة الکلیة**	**العامل**	مستوی التحلیل
تمهیدي (المناخات والمقاصد)	**التداخل (إطار النشاط)**	**العلي (المحرك المدخلي)**	دور المتغیرات
تحلیل بیئة السوق **إدارة المخاطر التجاریة وغیر التجاریة** **أغراض مماثلة** **الشبکات الدولیة**	**استقلالیة المتغیرات الاقتصادیة** **سیاسات** **استراتیجیة**	**تطبیق معاییر ملزمة** **التخطیط الاستراتیجي** **المعرفة الدولیة في** **البنیة التحتیة للتکنولوجیا**	الالزامات الاستراتیجیة
معرفة المدراء بالآلیات المصرفیة التعقید والتغییر الکبیر في بیئة المشاغل والأعمال البنکیة تجربة النظام المصرفي رغبة المستثمرین في الربح العالي انتماء البنوك للحکومة عدم الاستقرار السیاسي عدم الفهم الصحیح لاستراتیجیات العولمة فقدان برنامج منسجمة للدخول إلی الساحة الدولیة المیزات الإنتاجیة والزراعیة لإیران الطاقة الإنسانیة الماهرة والمتخصصة التفکیر الحکومي لدی معظم مدیري البنوك الوضع الاقتصادي في المنطقة	عدم الاهتمام وعدم أخذ برامج العولمة علی محمل الجد تأثیر القرارات الأیدیولوجیة للمسؤولین الحکومیین علی الشرکات المصرفیة العقوبات الاقتصادیة فرض سیاسات غیر تجاریة وسیاسیة علی البنوك التغییر الکثیر في القوانین والمقررات اهتمام مؤسسات صنع القرار بالقضایا الیومیة وغیر الهامة الکساد الکبیر في الصناعة بسبب السیاسات الحکومیة قبول عنصر المجازفة في نطاق محدود وخوف المدراء من العولمة الحیرة في ردود الأفعال تجاه التطورات الجدیدة التنفیذ غیر المناسب لسیاسة الخصخصة ضعف في تعدیل مؤشرات التقییم بالمعاییر العالمیة ضعف الاستراتیجیات المدونة وعدم واقعیتها عدم استقلالیة أعضاء مجلس الإدارة عن الرئیس التنفیذي عدم المعرفة الکافیة لدی المجتمع تجاه الخدمات المصرفیة الدولیة عدم قبول الشفافیة في أداء النظام المصرفي عدم الرصد والتطابق مع المعاییر الدولیة عدم تطابق الاستراتیجیة مع أهداف العولمة عدم توافق أهداف المدیرین الحکومیین مع مصالح البنوك ثقافة کراهیة الغرباء في تفکیر المؤسسات غیر الرسمیة وتجنب المنافسة الخدمات المصرفیة من قبل المؤسسات لأغراض غیر مصرفیة عدم وجود رؤیة کلیة واستراتیجیة کاملة في النظام البنکي عدم وجود رؤیة کلیة وشاملة في مؤسسات صنع السیاسات قواعد وأنظمة مرهقة ومتعارضة مع المعاییر	الأهداف الاستراتیجیة المبهمة وغیر واضحة الوضع المالي السیئ بالنسبة للبیانات المالیة للبنوك العمل المصرفي علی أساس بیانات غیر کاملة ضعف التعلیم الضعف في البیانات المنسجمة للبنوك الضعف المالي وضعف کفایة الرأسمال في البنوك عدم تطابق المعاییر لدی البنوك الإیرانیة مع معاییر البنوك الدولیة عدم دقة التنبؤ بالتطورات المستقبلیة عدم توافق الهیکل التنظیمي مع البرامج الاستراتیجیة عدم المعرفة الکافیة بالإمکانیة المالیة والقدرة التنافسیة للمصرف الإیرانیة عدم وجود وحدات متخصصة بالإدارة الإستراتیجیة عدم الاهتمام بالأدوات والتسهیلات وکیفیة تحقیق الأهداف الإستراتیجیة المعاییر التقلیدیة لتقییم أداء البنوك فقدان نظام محدد لتعلیم الأفراد المتخصصین والمحترفین	المقولات ذات الصلة

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

الفرصة/التهديد	المؤسسات	المصادر	بنى البحث
	عدم الاهتمام بالبحث والتنمية في البنوك الميل نحو السياسات المقتضبة بدل السياسات الممنهجة والعلمية الدور المهم والمعقد للقرارات السياسية في البلاد الدور المدمر للمنظمات والمؤسسات غير ذات الصلة الدور السلبي للمؤسسات الحكومية في تعزيز المناخ تداخل البرامج المتعددة على المستوى الكلي الوضع الاقتصادي غير المناسب للشعب		

تم اختبار الجدول أعلاه في مقابلات مع الخبراء وطُلب من الأشخاص الذين تمت معهم المقابلة تعيين درجة من صفر إلى مأئة إذا رغبوا في ذلك. كان متوسط الدرجات التي تم الحصول عليها من النموذج المفاهيمي خلال المقابلات ستة وسبعين بالمائة.تشير الدرجة التي تزيد عن ۷۰٪ إلى الموثوقية العالية للنموذج المفاهيمي بالإضافة إلى قوة النموذج المذكور.

إذا قمنا بتقسيم مستويات الإدارة في المؤسسة إلى ثلاثة مستويات من الإدارة العليا والمتوسطة والعملياتية، فكلما انتقلنا من مستوى الإدارة العليا (أعلى الهرم في المؤسسة) إلى الإدارة العملياتية (أسفل الهرم)، أصبحت القرارات أقل انتزاعية وتجردية، وفي المقابل يزداد الجانب الموضوعي في هذه الحالة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ كبار المديرين هم المسؤولون عن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة، وبالتالي فإنّ الاستراتيجيات الرئيسية للمؤسسة هي نتيجة مباشرة لقرارات كبار المديرين. إنّ التخطيط العملياتي هو أيضاً مسؤولية المديرين العملياتيين للمؤسسة، بمعنى آخر، بعد إبلاغ الاستراتيجيات الرئيسية، فإنّ المهمة حساسة للغاية للمديرين المتوسطين (مديري الإنتاج ، والتمويل ، والموارد البشرية، وما إلى ذلك) هي تحويل هذه الاستراتيجيات إلى استراتيجيات عملياتية مناسبة لكل دوائر المؤسسة. وفي النهاية، يوفر المديرون العملياتيون للمؤسسة، من خلال تحديد المشاريع العملية بالكامل والموقوتة بشكل كامل. يوضح الرسم البياني التالي التسلسل الهرمي للمؤسسات والدور السلبي لكل مستوى مؤسسي ومدى تأثيره على عولمة النظام المصرفي الإيراني.كما يوضح الرسم البياني بأنّ البنك المركزي باعتباره أحد أهم المؤسسات في المجال التنفيذي له دور مهم للغاية في رفع الحواجز أمام دخول النظام المصرفي الإيراني للساحات الدولية. مع ذلك، فإنّ البنك المركزي وبسبب قضايا عدة كالابتعاد عن التحولات الدولية الناجم عن العقوبات، وهيمنة الحكومة وتدخل المؤسسات التعينية وتقديم المصالح الأيديولوجية في الاستفادة الآلية من البنوك على المصالح الاقتصادية، ابتعد عن الدور الإيجابي الذي من المقرر أن يقوم به وتحول ذلك إلى دور سلبي في مركزية الرقابة وتوسيع البيروقراطية وضعف المعرفة بالنسبة للبنوك وروح التحكم بدل التنمية والتطوير.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

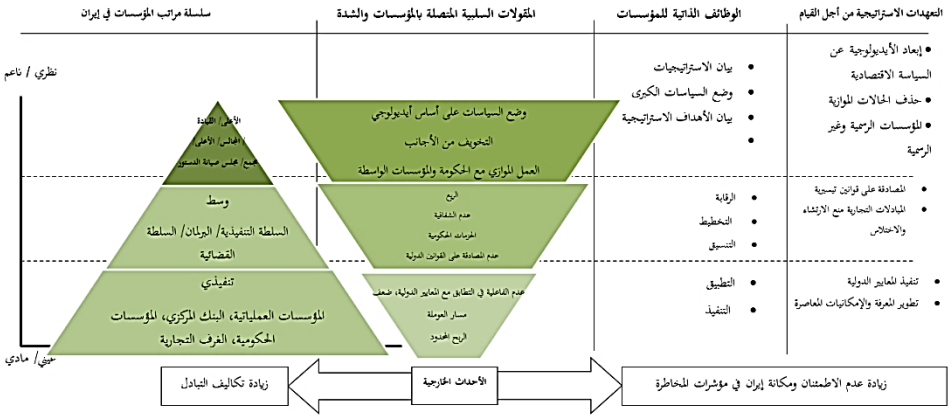

الرسم البياني رقم٢: مستوى المؤسسات ودورها في العراقيل المتعلقة بصياغة استراتيجية لدخول البنوك الإيرانية إلى الساحات الدولية

ونتيجة لذلك فإنّ أهم القيود المؤسسية على عولمة النظام المصرفي الإيراني بناءً على نتائج تحليل المقابلات هي:

- هيمنة متغيرات النظام السياسي الأيديولوجي القائم على الفقه التفسيري على المتغيرات الاقتصادية الأساسية
- النظام السياسي الأيديولوجي
- عدم استقلالية البنك المركزي
- الطبيعة الحكومية للنظام المصرفي وهيمنة الحكومة على القطاع المصرفي الخاص
- فقدان الخدمات المصرفية المتعارف عليها إلى جانب الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد كما هو الحال في العديد من البلدان الإسلامية
- تقديم الاقتصاد السياسي على السياسة الاقتصادية
- الإدارة السياسية وعدم شفافية المؤسسات
- وضع السياسة الاقتصادية من قبل مؤسسات موازية وغير مرتبطة
- التحكم بالسياسات والاستراتيجيات من قبل المؤسسات غير الرسمية
- المشاركة المباشرة والخفية للمؤسسات المعينة في أداء البنوك
- الاستخدام الآلي للبنوك من قبل المؤسسات ذات الأنشطة الأجنبية بما يتماشى مع الأهداف الأيديولوجية
- استغلال الجماعات غير الرسمية للعقوبات على البنوك الإيرانية.
- هيكل حكم متعدد الطبقات وعمل موازٍ في القرارات
- اللامركزية المؤسسية في صنع السياسات وإدارة النظام الاقتصادي بما في ذلك البنوك
- عدم التزام البنوك بالمتغيرات الاقتصادية وتقلب البنوك من التدخلات الإلزامية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

- ارتفاع مخاطر تدخل المؤسسات غير الرسمية في ترتيب البنوك الإيرانية على المستوى الدولي.

٦- المقترحات

توصي الدراسة الحالية أن تقوم البحوث القادمة حول النموذج التنفيذي المستخلص من هذه الدراسة بالتركيز على مصرف الزراعة في أبعاد قابلة للتقييم والتطبيق. كما توصي بالبحوث التالية:

- دراسة جدوى و قيمة استخدام أدوات التشفير في التبادلات المالية الدولية في النموذج المقترح بهدف التغلب على العقوبات
- دراسة جدوى دخول دولي على أساس النموذج المعد في مجال الحضارة الإيرانية مع التركيز على إدارة التبادلات بين الثقافات في العلاقات الدولية
- دراسة الجدوى واستخراج أدوات العمليات المصرفية الدولية غير النقدية لتطوير النموذج المقترح بنهج بحثي مستقبلي.
- دراسة تأثير كل من المتغيرات الرئيسة التي تؤثر على عولمة النظام المصرفي الإيراني بناءً على السمات الرئيسة المحددة في هذه الدراسة
- دراسة أهمية نظام المقايضة المصرفي لدخول النظام المصرفي الإيراني إلى الساحة الدولية في ظل العقوبات.

المصادر والمراجع

١. بازرغان، ع. (٢٠٠٨). مدخل في المناهج الكيفية والخليطة، الاتجاهات المتداولة في العلوم السلوكية، طهران، ديدار

٢. تسليمى، م.، و مشعلى، ب. (٢٠٠٥)، تصميم نموذج لترسيخ النظام الفدرالي الإداري في إيران، فصلية مدرس للعلوم الإنسانية، ٩ (٢)، ١٥٧-١٨٨.

٣. توسلى، محمود و آقا بابايى، رضا (٢٠٠٧) إنشاء مراكز تمويل عابرة للحدود: طريقة لدخول البنوك إلى الساحات الدولية، *فصلية البرنامج والميزانية*، العدد ١٠٦، رقم بهار وصيف.

٤. توكلى، فهيم وزملاؤه(٢٠١٦) استراتيجيات دخول السوق الدولية، مصرف الحلفاء الإيرلندي نموذجا، المؤتمر الدولي للإدارة والمحاسبة ، طهران.

٥. حاجى فتحعلى عباس، موسى خانى مرتضى، حسينى رسول. تقديم نموذج لرياده الأعمال الدوليه فى المشاغل الصغيره والمتوسطه للمؤسسات المعرفيه فى إيران. دراسات فى العلوم الانسانيه. ١۴۴٢; ٢٨ (٢) :٧١-٩٢

٦. خالقى، محمد جواد (٢٠١٦) *تحديات النظام المصرفي الإيراني في التعامل مع القوانين المصرفية الدولية، طهران.*

٧. دادكر، يداله و زملاؤه (٢٠١٧) العقلانية والأخلاق، النقطة المحورية لتفاعل إيران المصرفي مع البنوك الدولية، فصلية البحوث الاقتصادية ، العدد ٦٧ ، شتاء.

٨. صفرى، سعيد و ابراهيمى، عباس (٢٠١٢) قياس القدرة التنافسية للنظام المصرفي الإيراني، فصلية البحوث التجارية، العدد ٦٤ خريف.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

٩. مهرابی، ا.، خنیفر، ح.، امیری، ع.، زارعی متین، ح.، و جندقی، غ. (٢٠١١). التعریف بمنهج نظریة أسس البیانات للبحث الإسلامي، تقدیم نموذج. *إدارة الثقافة المؤسساتیة*، ٩ (٢٣)، ٥-٣٠.

10. Andersson, S., (2009). 'The Internationalization of the Firm from an Entrepreneurial Perspective'. *International Studies of Management* &Organization, 30(1), 63-92.
11. Buch, C., & DeLong, G., (2004). 'Cross-border bank mergers: What lures the rare animal? *Journal of Banking & Finance*, 28(9), 2077-2102.
12. De Paula, L., (2002). *Banking Internationalisation and the Expansion Strategies of European Banks to Brazil during the 1990s*. Vienna: Société Universitaire Européenne de Recherches Financiéres.
13. de Paula, L., (2002). 'Expansion Strategies of European Banks to Brazil and Their Impacts on the Brazilian Banking Sector'. *Latin American Business Review*, 3(4), 59-91
14. Davis, T. (2004). 'Different service firms, different international strategies'. *Business Horizons*, 47(6), 51-59.
15. Dunning, J., (2013). 'Institutions and the OLI Paradigm of the Multinational Enterprise with Sarianna Lundan'. *New Challenges for International Business Research*.
16. Galindo, A., Micco, A., & Serra, C., (2011). *Better the Devil that You Know: Evidence on Entry Costs Faced by Foreign Banks*. Washington: Inter-American Development Bank.
17. Ho, H., (2013). *Essays on Acquisition Investments from Emerging to Developed Markets*. the University of Nottingham.
18. Johanson, J., & Mattsson, L., (1988). Internationalization in Industrial Systems-A Network Approach, in Strategies in Global Competition, Hood, N. & Vahlne, JE (eds), New York: Croom Helm. London: Croom Helm.
19. Johanson, J. , & Wiedersheim-Paul, F., (1975). 'The Internationalization of the Firm ? Four Swedish Cases'. *Journal of Management Studies*, 12(3), 305-323.
20. Michalski, T. and E. Ors, (2012) "(Interstate) Banking and (Interstate) Trade: Does Real Integration Follow Financial Integration?" *Journal of Financial Economics* 104:89–117.
21. North, D., (1991). *Institutions. Journal of Economic Perspectives*, 5(1), 97-112.
22. Oviatt, B. , & McDougall, P., (1994). 'Toward a Theory of International New ventures'. *Journal of International Business Studies*, 25(1), Pp. 45-64.
23. Peng, M. , Sun, S. , Pinkham, B. , & Chen, H., (2009). 'The Institution-Based View as a Third Leg for a Strategy Tripod'. *Academy of Management*

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

Perspectives, 23(3), Pp. 63-81.
24. Peng, M. Weichieh Su. (2013). 'Cross-listing and the scope of the firm'. *European Management* Journal, Volume 31, Issue 4August 2013, Pp. 333-347
25. Peng, M. Seung-Hyun Lee, Sungjin J. Hong. (2014). 'Entrepreneurs as intermediaries'. *Journal of World Business*, Volume 49, Issue 1 January 2014, Pp. 21-31
26. Peng, M. Jessie Qi Zhou. (2006). 'Most cited articles and authors in global strategy research'. *Journal of International Management*, Volume 12, Issue 4December 2006Pages 490-508
27. Peng, M. (2013). 'An institution-based view of IPR protection'. *Business Horizons*, Volume 56, Issue 2 March–April 2013
28. Paula, L. F. R., (2003). 'The determinants of recent foreign bank penetration in Brazil'. *CEPAL Review*, 79, 160–76.
29. Kiss, F. , & Coyle, M., (2003). First vertical derivative of the magnetic field, aeromagnetic survey of the Dawson area, NTS 116-B/4, 116-B/5, 116-C/1, 116-C/2, 116-C/7 and 116-C/8, Yukon. Natural Resources Canada/ESS/Scientific and Technical Publishing Services.
30. Kumar, P. , Kumar, D. , & Kumar, N., (2013). 'ICT in Local Self Governance: A Study of Rural India'. *International Journal of Computer Applications*, 83(6), 31-36.
31. Klaudia. Zielinska. (2016). 'Financial Stability In the Eurozone'. *Comparative Economic Research*, Volume 19, Number 1, 2016 10.1515/cer-2016-0009
32. Seung-Hyun Lee, Mike W. Peng, Sangcheol Song. 'Governments, entrepreneurs, and positive externalities: A real options perspective'. *European Management* Journal, Vol. 31
33. World Bank, (2014). *Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency*, Washington, DC, World Bank.
34. Xu, D. , & Shenkar, O., (2002). 'Institutional Distance and the Multinational Enterprise. The Academy of Yang, Z. , Wang, X. , & Su, C., (2006). A review of research methodologies in international business. *International Business Review*, 15(6), 601-617.
35. Zhao, T. , & Murinde, V., (2011). 'Bank Deregulation and Performance in Nigeria'. *African Development Review*, 23(1), 30-43.
36. Zhijun Xiu, (2015). *International Competitiveness of China's Banking Industry: A Multi-Dimensinonal Examination*. Manchester Business School.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

References

1. Andersson, S., (2009). 'The Internationalization of the Firm from an Entrepreneurial Perspective'. *International Studies of Management & Organization*, 30(1), 63-92
2. Bazargan, A., (2008). *Introduction to Qualitative and Mixed Research Methods, Common Approaches in Behavioral Sciences*. Tehran: Didar.
3. Buch, C., & DeLong, G., (2004). 'Cross-border bank mergers: What lures the rare animal? *Journal of Banking & Finance*, 28(9), 2077-2102.
4. Dadgar, Y., Elahi, N., Keshavarzia, A., (2017). 'Rationalism and Ethics, the Focal Point in Interaction of Usury-Free Banking with International Banking'. *Economics Research*, 17(67), 93-146.
5. De Paula, L., (2002). *Banking Internationalisation and the Expansion Strategies of European Banks to Brazil during the 1990s*. Vienna: Société Universitaire Européenne de Recherches Financiéres.
6. de Paula, L., (2002). 'Expansion Strategies of European Banks to Brazil and Their Impacts on the Brazilian Banking Sector'. *Latin American Business Review*, 3(4), 59-91
7. Davis, T., (2004). 'Different service firms, different international strategies'. *Business Horizons*, 47(6), 51-59.
8. Dunning, J., (2013). 'Institutions and the OLI Paradigm of the Multinational Enterprise with Sarianna Lundan'. *New Challenges for International Business Research*.
9. Galindo, A., Micco, A., & Serra, C., (2011). *Better the Devil that You Know: Evidence on Entry Costs Faced by Foreign Banks*. Washington: Inter-American Development Bank.
10. Hajifathali A, MosaKhani M, Hoseini R., (2021). 'An International Entrepreneurship Model in Small and Medium Knowledge-based Businesses in Iran'. AIJH. 2021; 28 (2) :71-92
11. Ho, H., (2013). *Essays on Acquisition Investments from Emerging to Developed Markets*. the University of Nottingham.
12. Johanson, J. , & Wiedersheim-Paul, F., (1975). 'The Internationalization of the Firm ? Four Swedish Cases'. *Journal of Management Studies*, 12(3), 305-323.
13. Johanson, J., & Mattsson, L., (1988). Internationalization in Industrial Systems-A Network Approach, in Strategies in Global Competition, Hood, N. & Vahlne, JE (eds), New York: Croom Helm. London: Croom Helm.
14. Khaleghi, M. J., (2016). *Challenges of Iran's banking system in interaction with international banking regulations*, Tehran.
15. Kiss, F. , & Coyle, M., (2003). First vertical derivative of the magnetic field,

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

aeromagnetic survey of the Dawson area, NTS 116-B/4, 116-B/5, 116-C/1, 116-C/2, 116-C/7 and 116-C/8, Yukon. Natural Resources Canada/ESS/Scientific and Technical Publishing Services.

16. Klaudia. Zielinska. (2016). 'Financial Stability In The Eurozone'. *Comparative Economic Research*, Volume 19, Number 1, 2016 10.1515/cer-2016-0009
17. Kumar, P. , Kumar, D. , & Kumar, N., (2013). 'ICT in Local Self Governance: A Study of Rural India'. *International Journal of Computer Applications*, 83(6), 31-36.
18. Mehrabi, A., Khanifar, H., Amiri, A., Zarei Matin, H., Ghandaghi, G., (2011). 'An Introduction to the Methodology of Grounded Theory for Islamic Research(Presentation of a Sample)'. *Organizational Culture Management*, 9(23), 5-30.
19. Michalski, T. and E. Ors, (2012) '(Interstate) Banking and (Interstate) Trade: Does Real Integration Follow Financial Integration?' *Journal of Financial Economics* 104:89–117.
20. North, D., (1991). *Institutions. Journal of Economic Perspectives*, 5(1), 97-112.
21. Oviatt, B. , & McDougall, P., (1994). 'Toward a Theory of International New ventures'. *Journal of International Business Stu*dies, 25(1), 45-64.
22. Paula, L. F. R., (2003). 'The determinants of recent foreign bank penetration in Brazil'. *CEPAL Review*, 79, 160–76.
23. Peng, M. , Sun, S. , Pinkham, B. , & Chen, H., (2009, 8). 'The Institution-Based View as a Third Leg for a Strategy Tripod'. *Academy of Management Perspectives*, 23(3), 63-81.
24. Peng, M. An institution-based view of IPR protection. B*usiness Horizons*, Volume 56, Issue 2March–April 2013
25. Peng, M. Jessie Qi Zhou. (2006). 'Most cited articles and authors in global strategy research'. *Journal of International Management* Volume 12, Issue 4December 2006Pages 490-508
26. Peng, M. Seung-Hyun Lee, Sungjin J. Hong. (2014). 'Entrepreneurs as intermediaries'. *Journal of World Business*, Volume 49, Issue 1January 2014Pages 21-31
27. Peng, M. Weichieh Su. (2013). 'Cross-listing and the scope of the firm'. *European Management Journal*, Volume 31, Issue 4August 2013Pages 333-347
28. Safari, S. Ebrahimi, A., (2012). 'Measuring competitiveness of Iranian banks'. *Iranian Journal of Trade Studies*, 16(64), 187-222.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

29. Seung-Hyun Lee, Mike W. Peng, Sangcheol Song. Governments, entrepreneurs, and positive externalities: A real options perspective. *European Management Journal*, Volume 31
30. Taslimi, M., and Mashali, B., (2005). 'Designing a Model for Establishing a Federal Administrative System in Iran', *Quarterly Journal of Modares Human Sciences*, 9 (2), 157-188.
31. Tavakoli, F. Abdi, P. Mirshafiei, F., (2016). 'Strategies for Entering International Markets, Case Study: Allied Bank of Ireland', I*nternational Conference on Management and Accounting*, Tehran.
32. Tavassoli, M , Agha Babaei, R., (2007). 'Establishment of cross-border financing centers: A way to enter the international banking', *Bi-quarterly Program and Budget*, No. 106.
33. World Bank, (2014). *Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency*, Washington, DC, World Bank.
34. Xu, D. , & Shenkar, O., (2002). Institutional Distance and the Multinational Enterprise. The Academy of Yang, Z. , Wang, X. , & Su, C., (2006). A review of research methodologies in international business. International Business Review, 15(6), 601-617.
35. Zhao, T. , & Murinde, V., (2011). 'Bank Deregulation and Performance in Nigeria'. *African Development Review*, 23(1), 30-43
36. Zhijun Xiu. (2015). *International Competitiveness of China's Banking Industry: A Multi-Dimensinonal Examination*. Manchester Business School.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

Formal and Informal Institutional Barriers to Internationalization of the Iranian Banking System Based on the Institutional Theory of Ping (Case Study: Keshavarzi Bank)

Seyed Hesamuddin Pourabbasi[1*], Mohammad Azizi[2], Javad Mehrabi[3]

1. PhD Student in Entrepreneurship Department, Qazvin Branch, Islamic Azad University, Qazvin, Iran
2. Assistant Professor, Faculty of Entrepreneurship, University of Tehran.
3. Assistant Professor, Department of Public Administration, Qazvin Branch, Islamic Azad University, Qazvin, Iran

Abstract

Banks play a key role in driving international business into other arenas and non-economic activities. Based on the institutional theory, the existing theories on the internationalization of banks are inhomogeneous and inefficient due to the lack of coordination of institutions of our country with other countries. Therefore, they require an exploratory study of the indigenous model of Iranian banking system with specific institutional features and universal political conditions. In this research, by asking the basic question of a suitable model for entering the Iranian banking system to the international arena, we attempted to present an entry model. The data were analyzed by the content analysis method and discovering the relation of concepts, categories and their transformation into causal, interventionist and contextual statements. In-depth and semi-structured interviews were conducted with twelve banking and university experts. The data analysis revealed 892 textual terms, ۹٤ concepts and ۸ basic categories and 3 main research structures. Extracted data indicate that in addition to official institutions in Iran, their inherent roles have a negative impact on the entry of banks into the international arena. Informal institutions also have strong and negative effects.

Keywords: Formal Institution; Informal Institution; Internationalization of Banking System; Institutional Ping Theory.

* Corresponding Author's E-mail: m_azizi@ut.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]

موانع نهادی رسمی و غیر رسمی در مسیر بین‌المللی‌سازی نظام بانکی ایران بر پایه نظریه نهادی پینگ (مطالعه موردی: بانک کشاورزی)

سید حسام الدین پورعباسی[۱]، محمد عزیزی[۲*]، جواد محرابی[۳]

۱) دانشجوی دکترای گروه کارآفرینی، واحد قزوین، دانشگاه آزاد اسلامی، قزوین، ایران
۲) استادیار دانشکده کارآفرینی دانشگاه تهران.
۳) استادیار، گروه مدیریت دولتی، واحد قزوین، دانشگاه آزاد اسلامی، قزوین، ایران

چکیده

بانک‌ها به‌عنوان پیشران سایر بنگاه‌های اقتصادی و غیراقتصادی برای ورود به عرصه فعالیت‌های بین‌المللی، نقش بی‌بدیلی دارند. بر اساس تئوری نهادی، نظریه‌های موجود بین‌المللی‌سازی بانک‌ها به دلیل عدم تطابق نهادیِ کشور ما با کشورهای دیگر در حوزه کاربستی غیرهمگن و ناکارآمد هستند. لذا نیازمند مطالعه‌ای اکتشافی در خصوص مدل بومی ورود نظام بانکی ایران با ویژگی‌های خاص نهادی و شرایط سیاسی جهانی می‌باشد. در این مطالعه با طرح پرسش اساسیِ مدل مناسب، جهت ورود نظام بانکداری ایران به عرصه بین‌الملل سعی بر ارائه مدل ورود شد. به علت وجود طیف گسترده‌ای از متغیرهای اثرگذار و پیچیدگی‌های زمینه وقوع پدیده مورد مطالعه از یکسو و ظرفیت نظریه مبنایی در اکتشاف الگوی مناسب از این روش استفاده شد. داده‌ها با روش تحلیل محتوا و کشف رابطه مفاهیم، مقولات و تبدیل آن‌ها به گزاره‌های علی، مداخله‌گر و زمینه‌ای تحلیل شد. در جمع‌آوری داده‌ها از مصاحبه عمیق و نیمه ساختاریافته با دوازده نفر از افراد صاحب‌نظر حوزه بانکداری و دانشگاهی در سطوح عالی مدیریت نظام بانکی استفاده شد. از تحلیل داده‌ها ۸۹۲ عبارت متنی، ۹۴ مفهوم و ۸ مقوله اساسی و ۳ سازه اصلی تحقیق استخراج گردید. داده‌های استخراج شده حاکی از آن است که علاوه بر اینکه نهادهای رسمی در ایران در ایفای نقش‌های ذاتی خود دارای تأثیرات منفی بر ورود بانک‌ها به عرصه بین‌الملل هستند، نهادهای غیررسمی نیز دارای تأثیرات قوی و منفی هستند.

کلیدواژه‌ها: نهاد رسمی، نهاد غیررسمی، بین‌المللی سازی نظام بانکی، نظریه نهادی پینگ.

* نویسنده مسئول مقاله : E-mail:m_azizi@ut.ac.ir

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-04-26]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1400.28.4.1.1]